تشكيل حكومة بقواه الذاتية. وسبب ذلك عدم تمكن اي منهما من جمع اكثرية من النواب يمكن ان يتفقوا فيما بينهم، ويشكلوا حكومة، ولو تم ذلك بأقل مدى ممكن من التجانس.

ومع وقوفه على حقيقة هذا الوضع لم يمض المكلف بتشكيل الحكومة، زعيم تجمع المعراخ شمعون بيرس وقتا طويلا في محاولة تشكيل حكومة مصغرة، من خلال استرضاء هذه الكتلة او تلك وحملها على تأييده، بل راح في الوقت نفسه ايضا يعمل على تحقيق بديل آخر: إقامة ما يسمى حكومة وحدة وطنية، تجمع الكتلتين الكبيرتين، التجمع والليكود، مع تلك الكتل التي توافق على الانضمام اليها. وفي منتصف ايلول (سبتمبر)، عرضت هذه الحكومة على الكنيست، فحظيت بثقة ٨٩ نائباً (ينتمون الى كتل المعراخ والليكود والمفدال وشاس وشينوي وياحد واغودات يسرائيل وموراشاه وتامي واومتس)، بينما صوت ضدها ١٨ نائباً (ينتمون الى كتل مبام وهتحياه وحداش وراتس والتقدمية وكاخ). وامتنع عضو واحد عن التصويت وتغيب الباقون. وكان حزب مبام قد اعلن انسحابه، بنوابه الستة، من التجمع مع حزب العمل الاسرائيلي، بعد ان وافق الاخير على الاشتراك في الحكومة مع الليكود. كما انسحب ايضا النائب يوسي ساريد من حزب العمل وانضم الى كتلة راتس.

ووزعت المناصب في هذه الحكومة «مناصفة» بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، والكتل الصغيرة «المحسوبة» على اي منهما. وتم الاتفاق على ان يرئس شمعون بيرس هذه الحكومة لمدة الـ ٢٥ شهراً الاولى من قيامها، بينما يتولى اسحق شامير منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية. ثم يتبادل الاثنان مناصبهما بعد نهاية تلك الفترة. كما ضمت الحكومة كبار اصحاب النفوذ في الحزبين الكبيرين والكتل الصغيرة الاخرى في مناصب مختلفة، مثل اسحق نافون ودافيد ليفي وموشي آرنس ويوسف بورغ وحاييم بار ـ ليف ومردخاي غور، وحتى آريئيل شارون. وعين عيزر وايزمان وزيراً بدون وزارة في مكتب رئيس الحكومة.

وليست هذه، على كل حال، هي المرة الاولى التي تقام فيها ما تسمى حكومة «وحدة وطنية» في اسرائيل. فعشية عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الدول العربية، وسّعت حكومة ليفي اشكول العمالية، لينضم اليها ممثلو غاحال (كتلة حيروت ـ الاحرار) وعلى رأسهم مناحيم بيغن نفسه، وكذلك ممثلي قائمة رافي المنشقة عن حزب العمل بزعامة موشي دايان نفسه. وبقيت هذه الحكومة قائمة، تشهد بمجرد قيامها على الجمود الذي طرأ على التحركات السياسية في المنطقة آنذاك، حتى سقطت مع بوادر اول تحرك سياسي، عندما قبلت اكثرية الوزراء بمشروع روجرز الامريكي، في صيف ١٩٧٠، فاستقال منها ممثلو غاحال.

وإذا كانت حكومة «الوحدة الوطنية» قد اقيمت في حينه رداً على تطورات سياسية ـ عسكرية، اعتبرت آنذاك مصيرية وخطيرة للغاية، فان الحكومة الحالية تقام في ظروف مغايرة تماماً وتبدو «شاحبة» للغاية. ولعلنا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة ان قلنا ان السبب الرئيسي لاقامة مثل هذه الحكومة هو، اولا، حاجة زعيمي المعراخ والليكود، شمعون بيرس واسحق شامير، لاقامتها، بعد ان لم ينجح اي منهما في الانتخابات بصورة يستطيع معها تشكيل حكومة لوحده، بينما فضل كل منهما، في الوقت نفسه، عدم البقاء في صحراء المعارضة. كذلك يبدو انه كان للاوضاع الاقتصادية المتدهورة في اسرائيل، حيث يتوقع ان يصل التضخم هناك خلال هذه السنة الى نسبة ٤٠٠٪، تأثيرها على تشكيل هذه الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي امكانية استمرار هذه الحكومة في تأدية مهامها، وما هي عموماً قدرتها على الآداء؟ وهل سيكتب لها البقاء حتى نهاية ولاية الكنيست الحالي، ام ان عقدها سينفرط عندما تواجه اول قرار جدي ستضطر الى اتخاذه؟